

الجمهورية  
البيانية



رئاسة مجلس الوزراء

# الإستجابة الوطنية الشاملة للحكومة اللبنانية تقرير

عن الحرب والنزوح الداخلي

التاريخ: آذار - أيار ٢٠٢٦  
رئاسة مجلس الوزراء



## الملخص التنفيذي

في ٢ آذار ٢٠٢٦، وجد لبنان نفسه منساقاً إلى حرب لا اختارها ولا سعى إليها، فدخل في أزمة إنسانية بالغة الحدّة. وحتى نهاية أيار ٢٠٢٦، تجاوز عدد الضحايا ٣،٤١٢ شهيداً، فيما تخطى عدد الجرحى ١٠،٢٦٩، وسُجِّل ما يزيد عن ١٩،٩٩٧ هجوماً استهدف مختلف المناطق اللبنانية. نتيجة لذلك، اضطرّ نحو مليون شخص إلى مغادرة ديارهم والنزوح تحديداً من جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت إلى مناطق أكثر أماناً. وقد استقطبت العاصمة بيروت العدد الأكبر من النازحين بنسبة ٣٧،٥٪، تلتها محافظة جبل لبنان بنسبة ٣٢،٤٪، ثم محافظة الجنوب بنسبة ٢١،٢٪.

استجابةً لهذه الأزمة، قامت الحكومة اللبنانية عند الساعة الرابعة صباحاً من اليوم الأول لهذه الحرب بتفعيل غرفة العمليات الوطنية في السراي الحكومي الكبير، معتمدةً آلية تنسيق متعددة المستويات تشمل ثلاث مسارات: الوطني والقطاعي والمحلي. وقد أتاحت خطة الجهوزية الوطنية المُعدّة مسبقاً تحديد ٣٢٥ موقع كمراكز للإيواء، جرى تفعيلها بالكامل خلال الساعات الـ ٧٢ الأولى من الاستجابة، وهو الأمر الذي سمح بتأمين مراكز إيواء بشكل سريع ومنظم.

بلغت أزمة النزوح ذروتها مع إيواء ١٤١،٤٤٠ نازحاً توزّعوا على ٦٩٢ مركزاً في مختلف الأراضي اللبنانية. وحتى نهاية أيار ٢٠١٦، لا يزال ٦٣١ مركزاً قيد التشغيل بطاقة استيعابية مرتفعة، مستضيفاً نحو ١٢٧،٧١٤ نازح من أصل قدرة استيعابية تُقدّر بـ ١٣٦،٩٨٠ شخصاً. وتشكل المرافق العامة، وفي مقدمتها المدارس، نحو ٥٤٪ من إجمالي مراكز الإيواء، ما يجعلها العمود الفقري لمنظومة الإيواء الوطنية، ويُلقى في الوقت ذاته ضغوطاً استثنائية على قطاع التعليم في لبنان. وعلى رغم إعلان وقف إطلاق النار في نيسان ٢٠٢٦، لم تشهد أنماط النزوح تغييراً جوهرياً، ما يعكس استمرار هشاشة الوضع الإنساني وتعقيد ظروف العودة. وفي موازاة ذلك، لا تزال نحو ٥٥،٠٠٠ أسرة صامدة في قرى مهدّدة يصعب الوصول إليها، وتواجه تحديات إنسانية وأمنية متفاقمة.

جاءت الإستجابة الإنسانية شاملةً لعدة قطاعات؛ فامتدّت لتغطّي محاور الإيواء، الصحة، المياه والاصحاح والنظافة الشخصية، الأمن الغذائي، التعليم والاستقرار الاجتماعي. وقد جرى توزيع أكثر من ١٠،٧ مليون وجبة ساخنة وباردة، ١٩٥،٠٠١ من المعلبات الجاهزة للأكل، و٤،٨ مليون لتر من مياه الشرب، و٢١٨،٦٩١ حقيبة نظافة شخصية، و٣٠٩،٩٩٦ بطانية، و٢٥١،٩٨١ فراشاً. كما تم توزيع مساعدات نقدية بلغ مجموعها ١٥،٦ مليون دولار أميركي عبر برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدمات دعماً للأسر الأكثر هشاشة، فضلاً عن توفير ما يزيد على ٨ ملايين لتر من الوقود لمراكز الإيواء، منشآت المياه، وقرى الشريط الحدودي. وجرى أيضاً إطلاق ثلاث منصات رقمية مخصّصة لإطلاع الرأي العام، تتضمن مختلف الأرقام والبيانات المتعلقة بالقدرة الاستيعابية لمراكز الإيواء، وعمليات توزيع المساعدات، وتدقّق التبرعات العينية، وذلك على امتداد مرحلة الاستجابة؛ ما يضمن أعلى مستويات الشفافية ويعزز المساءلة تجاه الشعب اللبناني والمجتمع الدولي.

تبرز مخاوف بالغة الخطورة تتعلق بالنقص الجدي في التمويل والدعم الدوليين مقارنةً باستجابة عام ٢٠٢٤. فعلى رغم أن النداء الإنساني العاجل للأمم المتحدة لعام ٢٠٢٦ قد حدّد إحتياجات الإستجابة بـ ٣٠٨،٣ مليون دولار أميركي، فإن ما تأمّن منها، حتى تاريخ هذا التقرير، لم يتجاوز ١٨٥،٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٦٠،٣٪، وذلك في مقابل نسبة تغطية بلغت ٩٤،٩٪ لعام ٢٠٢٤. كما تراجع التبرعات العينية الواردة إلى ٢٨ شحنةً، مقارنةً بـ ١١١ شحنةً خلال المرحلة السابقة من النزاع. ويعكس هذا التراجع إرهاب الجهات المانحة، وتغيّر الأولويات العالمية، وتراجع الانخراط الدولي، مما يشكل خطراً جدياً على استمرارية المساعدات الإنسانية ونطاقها، في وقت لا تزال فيه الإحتياجات حادةً وأزمة النزوح من دون حل.

## قائمة المختصرات

المختصر	المصطلح الكامل
DRM	إدارة مخاطر الكوارث
HRC	الهيئة العليا للاغاثة
IDP	شخص نازح داخلياً
MEHE	وزارة التربية والتعليم العالي
MHM	إدارة النظافة الصحيّة أثناء فترة الحيض
MoSA	وزارة الشؤون الاجتماعيّة
NGO	منظمة غير حكوميّة
NOR	غرفة العمليات الوطنيّة للطوارئ
PHCC	مركز الرعاية الصحيّة الأوليّة
RTE	وجبات جاهزة للأكل / وجبات معبأة مسبقاً
UN	الأمم المتحدة
WASH	المياه والإصحاح والنظافة الشخصيّة

# جدول المحتويات

صفحة ٦	١. النظرة العامة
صفحة ٨	أبرز المؤشرات
صفحة ٩	٢. تنسيق الاستجابة الوطنية
صفحة ١٠	٢.١ هيكلية التنسيق
صفحة ١١	٢.٢ الجهوية للاستجابة
صفحة ١٢	٢.٣ الإستجابة المتعددة القطاعات
صفحة ١٢	٢.٤ إدارة المعلومات
صفحة ١٣	٢.٥ التواصل خلال الأزمات
صفحة ١٤	٣. أنماط النزوح
صفحة ١٥	٣.١ إجمالي النزوح في لبنان
صفحة ١٨	٣.٢ النزوح داخل مراكز الإيواء
صفحة ٢٢	٣.٣ السكان في المناطق التي يصعب الوصول إليها
صفحة ٢٤	٤. إدارة مراكز الإيواء
صفحة ٢٨	٥. التبرعات والمساعدات الإنسانية
صفحة ٢٩	٥.١ تتبع المساعدات الإنسانية والتبرعات
صفحة ٣٠	٥.٢ خريطة توزيع المساعدات الإنسانية
صفحة ٣١	٥.٣ التبرعات العينية
صفحة ٣٣	٥.٤ النداء العاجل: مقارنة بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦



١

# النظرة العامّة

## النظرة العامّة

في ظل التصعيد الإقليمي الشامل الذي يجتاح منطقة الشرق الأوسط، تم جرّ لبنان في ٢ آذار ٢٠٢٦ إلى حرب أسفرت عن حصيلة بشرية مأساوية ونزوح جماعي لنحو مليون شخص ودمار مادي واسع النطاق في مختلف أنحاء البلاد. ومنذ إطلاق إسرائيل عملياتها العسكرية الواسعة النطاق هذه، تخطّى عدد الضحايا ٣،٤١٢ شهيداً، وتجاوز عدد الجرحى ١٠،٢٦٩، فيما سُجّل ما يزيد على ١٩،٩٩٧ هجوم وضرربات على امتداد الأراضي اللبنانية حتى نهاية أيار ٢٠٢٦. وقد فاقمت الحرب الأزمة القائمة على الصعد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي وزادت من وطأتها، مُلقيةً بأعباء هائلة على الفئات المتضررة والمجتمعات المضيفة والخدمات العامة وقدرات الاستجابة الإنسانية والوطنية. وسرعان ما عادت أنماط النزوح الواسعة المشابهة لتلك التي شهدتها لبنان إبّان حرب ٢٠٢٤ إلى الظهور، مما أدى إلى إعادة تفعيل مراكز الإيواء وتعبئة آليات الاستجابة الوطنية على امتداد المناطق اللبنانية.

استجابةً للتدهور المتسارع في الأوضاع، تولّت الحكومة اللبنانية، بقيادة رئاسة مجلس الوزراء ووحدة إدارة مخاطر الكوارث التابعة لها، إعادة تفعيل الاستجابة الوطنية للطوارئ وتنسيقها، لضمان التأهب الفعّال والتنسيق التشغيلي والدعم الإنساني اللازمين. وتفيداً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء، جرى تفعيل غرفة العمليات الوطنية في السراي الحكومي الكبير عند الساعة الرابعة صباحاً من ٢ آذار ٢٠٢٦، لتولّي مهام التنسيق المركزي والإشراف الاستراتيجي وإدارة المعلومات والمتابعة التشغيلية في جميع القطاعات المعنية. وكما تم تعيين وزيرة الشؤون الاجتماعية كمنسقة للاستجابة الوطنية. وعقب ذلك، ترأس رئيس مجلس الوزراء إجتماعاً تنسيقياً رفيع المستوى ضمّ ممثلين عن الوزارات الأساسية، والأجهزة الأمنية والعسكرية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والصليب الأحمر اللبناني، بهدف توحيد الأولويات الوطنيّة، وتحديد آليات العمل، وترسيخ مقاربة حكومية شاملة ومنكاملة لإدارة الأزمة والاستجابة لتداعياتها. وبالتوازي مع جهود الاستجابة الإنسانية الطارئة، انخرطت الحكومة في حراك دبلوماسي مكثّف على المستويين الإقليمي والدولي، سعياً إلى تحقيق وقف شامل ودائم لإطلاق النار ووضع حدّ للمعاناة الإنسانية التي يتكبّدها الشعب اللبناني، واستعادة الأمن والاستقرار في مختلف أنحاء البلاد.

يوثّق هذا التقرير آلية التنسيق المؤسسي الوطني التي اعتمدت لدعم الاستجابة الطارئة خلال الفترة الممتدة من آذار إلى أيار ٢٠٢٦. ويستعرض أبرز أنماط النزوح والاحتياجات الإنسانية، فضلاً عن أهم الإجراءات والتدابير المتخذة في مجالات الاستعداد والتنسيق والتنفيذ على امتداد مرحلة الاستجابة.

١ تتبّع غرفة العمليات الوطنية لوحدة إدارة مخاطر الكوارث لدى رئاسة مجلس الوزراء، وتعمل في حالات الازمات والكوارث على تنسيق الاستجابة الوطنية بين الجهات الحكومية والأمنية والإنسانية. وتشكّل منصة مركزية لتبادل المعلومات واتخاذ القرارات، حيث تضم عند تفعيلها ممثلين عن كافة الوزارات والإدارات والأجهزة الأمنية.

## أبرز المؤشرات

### تداعيات الحرب

تسجيل ١٩,٩٩٧ هجوماً وضرباً على امتداد الأراضي اللبنانية منذ بدء العدوان



تضرّر أو تدمير أكثر من ٦١,٠٥٦ مبنى ومنشأة



أسفرت الأعمال العدائية عن سقوط ٣,٤١٢ شهيد و ١٠,٢٦٩ جريحاً



### النزوح

نحو مليون شخص اضطروا إلى النزوح بسبب الحرب



بلغت ذروة النزوح ١٤١,٤٤٠ شخصاً (٣٧,٤٣٩ أسرة) مقيمين في مراكز ايواء



بلغ عدد مراكز الايواء في ذروة النزوح ٦٩٢ مركزاً على المستوى الوطني



تركزت غالبية موجات النزوح من محافظتي الجنوب والنبطية ومنطقة الضاحية الجنوبية لبيروت



استقطبت محافظة بيروت النسبة الأكبر من النازحين ٣٧,٥٪، تليها محافظة جبل لبنان ٣٢,٤٪ ومحافظة الجنوب ٢١,٢٪



### المساعدات

جرى توزيع ما يزيد على ١٠,٧ مليون وجبة ساخنة وباردة و ١٩٥,٠٠١ وجبة جاهزة للأكل



شمل الدعم الذي قدّمه قطاع المياه والإصحاح والنظافة الشخصية توزيع ٤,٨ مليون لتر من مياه الشرب، ٢١٨,٦٩١ حقيبة نظافة شخصية، و ٦٩,٥٨٠ حقيبة كرامة



شملت مساعدات الإغاثة الأساسية توزيع ٣٠٩,٩٩٦ بطانية و ٢٥١,٩٨١ فراشاً



تمّ توزيع أكثر من ٥٠,٠٠٠ ربة خبز على النازحين في مراكز الإيواء



تمّ توزيع ما يزيد على ٨ ملايين لتر من الوقود على مراكز الإيواء ومرافق المياه والقرى الحدودية



بلغ إجمالي المبالغ الموزعة ضمن البرنامج الإجتماعي المستجيب للصدّات نحو ١٥,٦ مليون دولار أميركي، وُجّهت بالكامل لدعم الفئات الأكثر هشاشة وفقراً





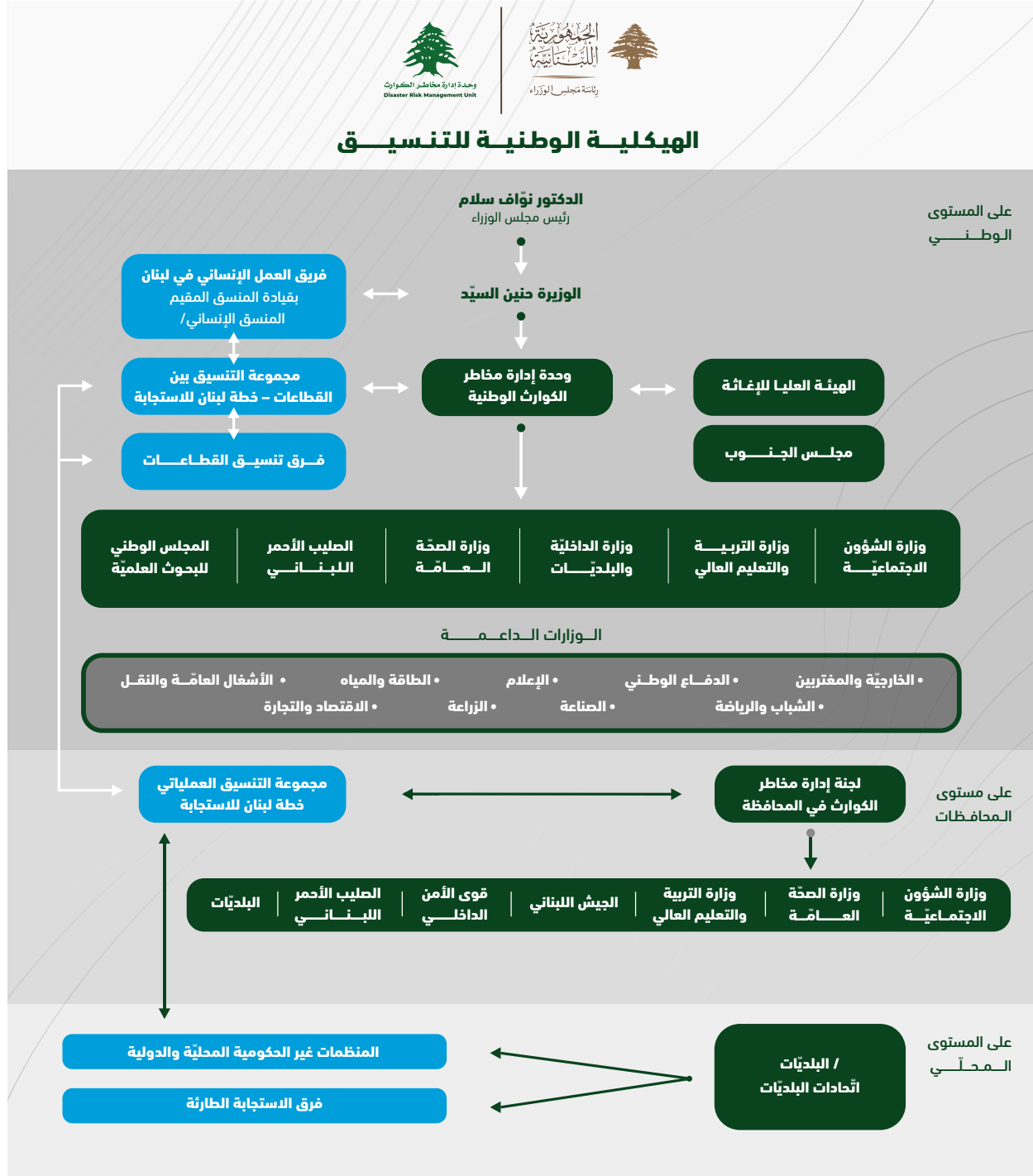
٢

# تنسيق الإستجابة الوطنية



## ٢.١ هيكلية التنسيق

ترتكز الإستجابة الطارئة في لبنان على إطار موحد للحكومة والتنسيق الوطني يعكس مقاربة حكومية متكاملة وشاملة لإدارة الأزمة. فعوضاً عن إنشاء أنظمة موازية، دُمجت آلية التنسيق الإنساني في الإطار الحكومي القائم، بما يضمن إستجابة وطنية القيادة، متسقة في التنفيذ، وخالية من أي ازدواجية.



الشكل رقم ١: منظومة الحكومة والتنسيق الوطني

ويشمل هذا الإطار ثلاثة مستويات: الوطني والقطاعي والمحلي. على المستوى الوطني، تتركز التوجيهات الإستراتيجية والإستجابة القطاعية تحت قيادة موحدة. وعلى المستوى القطاعي، يتكامل عمل المؤسسات الوطنية مع هيئات متخصصة

قطاعية تتولى ترجمة السياسات العامة إلى إجراءات تشغيلية ملموسة. أما على المستوى المحلي، فتشكّل السلطات المحلية والبلديات والمنظمات وفرق الاستجابة الأولى الخط الامامي في تقديم الخدمات والاستجابة الميدانية. ويضمن هذا التصميم المتعدد المستويات إمكانية تطبيق القرارات المركزية على أرض الواقع، إلى جانب رصد الثغرات والتحديات ميدانياً وإحالتها إلى الجهات المعنية لمعالجتها.

يقود رئيس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية على المستوى السياسي، فيما تتولّى وزيرة الشؤون الاجتماعية تنسيق الإستجابة الحكومية لتكون بذلك حلقة الوصل بين مكتب رئيس الوزراء والهيكلية التنفيذية.

وتضطلع وحدة إدارة مخاطر الكوارث، بالمسؤولية التشغيلية، بصفتها الذراع التقني لرئيس مجلس الوزراء ومركز التنسيق الرئيسي بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية. وتعمل آلية التنسيق عبر مسارين متوازيين ومتكاملين: حكومي (بالأخضر الداكن) وإنساني (بالأزرق)، تتقاطع حلقاتهما وتتكامل عبر مختلف مستويات الاستجابة.

تضطلع كل مؤسسة وطنية بدور محدد ضمن منظومة الاستجابة. فتتولى وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة مراكز الإيواء وتنسيق تدخلات الحماية ومسؤولية عملية تسجيل الأشخاص النازحين داخلياً. وتضطلع وزارة التربية والتعليم العالي بتحديد مباني مراكز الإيواء وتأهيلها مع الحفاظ على استمرارية التعليم قدر المستطاع. وتتولّى وزارة الداخلية والبلديات الحفاظ على الأمن والنظام العام، ودعم عمليات البحث والإنقاذ عبر المديرية العامة للدفاع المدني التي تتولى أيضاً تنفيذ عمليات الإخلاء والاستجابة للحرائق والحوادث، إلى جانب دعم التدخلات الإنسانية واللوجستية، والمساهمة في حماية المدنيين والممتلكات، والتنسيق مع مختلف الأجهزة الرسمية والجهات المعنية خلال الأزمات. وتُدبر وزارة الصحة العامة الاستجابة الصحية الشاملة، من تغطية المستشفيات إلى الصحة النفسية وسلاسل إمداد الأدوية.

كما يشكل دور كل من الهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب دوراً رئيسياً في دعم النازحين، لا سيما من خلال تقديم المساعدات العينية، حيث تتولى الهيئة العليا للإغاثة استلام وتوزيع كافة المساعدات والتبرعات العينية بشكل مباشر، إضافةً إلى المواد واللوازم التي يتم شراؤها من موازنتها الخاصة. ويتم نشر بيانات المساعدات الموزعة بشكل علني عبر موقعها الإلكتروني الرسمي. كما يدعم مجلس الجنوب النازحين المقيمين داخل وخارج مراكز الإيواء من موازنته وآليات التوزيع الخاصة به. وخلال الاستجابة الحالية، ساهم المجلس أيضاً في تغطية تكلفة شراء المحروقات الموزعة.

ويدعم الصليب الأحمر اللبناني إدارة مراكز الإيواء وتسجيل النازحين ورصد حركات النزوح. ويتولّى المجلس الوطني للبحوث العلمية توثيق الأعمال العدائية وتقييم الأثر البيئي وإصدار الإنذارات المبكرة. وتدعم المحافظات والسلطات المحلية توزيع المساعدات والتنسيق الإيوائي ميدانياً.

وتُشهم سائر الجهات الحكومية والوزارات في الاستجابة كلّ ضمن نطاق اختصاصه، من خلال مبادرات وتدخلات متنوعة لدعم تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات للنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة في مختلف المناطق اللبنانية.

كما تمّ الاستعانة بألاف الموظفين العموميين من مختلف الوزارات والإدارات العامة في إطار الاستجابة الوطنية، حيث أدوا دوراً محورياً في دعم النازحين المقيمين داخل مراكز الإيواء وخارجها، إضافةً إلى مساعدة المجتمعات المضيفة في كافة المناطق.

## ٢.٢ الجهوية للاستجابة

استباقاً لأيّ تصعيد محتمل وما قد يرافقه من نزوح داخلي جماعي، كانت الحكومة اللبنانية قد أعدت، عبر رئاسة مجلس الوزراء ووحدة إدارة مخاطر الكوارث التابعة لها، خطة جهوية وطنية شاملة. وضعت هذه الخطة إجراءات ملموسة على عدة محاور رئيسية: تحديد مواقع الإيواء الآمنة ورسم خرائطها في جميع المحافظات وتزويدها باللوازم الأساسية؛ وإنشاء نظام مركزي لإدارة المعلومات يرصد حركة النزوح على مدار الساعة ويؤمن سجلاً رقمياً موحداً للمخزون الإنساني؛ وتفعيل غرفة العمليات الوطنية إلى جانب إنشاء خطوط ساخنة في كافة المحافظات لتنسيق جهود الاستجابة مع الإدارات العامة الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وقد شكّل التحديد المسبق لـ ٣٢٥ موقعاً كمراكز إيواء محتملة،

بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي، ركيزة أساسية في جهود الإستعداد للنزوح الداخلي وقد ثبتت الأهمية البالغة لهذا القرار بالتفعيل المباشر لهذه المدارس وفتح أبوابها أمام النازحين خلال الساعات الـ ٧٢ الأولى من الإستجابة.

### ٢.٣ الإستجابة المتعددة القطاعات

جاءت الاستجابة المتعددة القطاعات للأزمة الإنسانية والنزوح الداخلي شاملة ومُكثّفة، إذ حشدت الطاقات في ستة محاور حيوية رئيسية لمعالجة الاحتياجات المتشعبة للنازحين. فعلى صعيد الإيواء، جرى تشغيل مراكز الإيواء العامة والخاصة مع التركيز على ضمان سلامتها وإمكانية الوصول إليها. وعلى الصعيد الصحي، تحمّلت المستشفيات ومركز الرعاية الصحية الأولية ضغطاً استثنائياً، وجرى ربط مراكز الإيواء بمراكز الرعاية الصحية الأولية والعيادات المتنقلة لضمان استمرار الحصول على أدوية الأمراض المزمنة وخدمات الاستشفاء. كما تم العمل على تأمين المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة بما يضمن سلامة مراكز الإيواء، من خلال توزيع حقائب النظافة الشخصية وحقائب إدارة فترة الحيض والمياه المعبأة. وقد جرى توزيع وجبتين يوميًا على الأقل للنازحين تنوعت بين وجبات ساخنة وحصص غذائية ومعلبات جاهزة للأكل، وذلك بغية ضمان الأمن الغذائي على أوسع نطاق. وعلى صعيد التعليم والخدمات الاجتماعية، أدى تخصيص المدارس كمراكز إيواء إلى تعطيل مسارات التعليم، مما استدعى نشر خدمات الحماية والأنشطة الترفيهية وحقائب التعليم لدعم الأطفال والأسر.

في قطاع الحماية، تتواصل أنشطة التوعية المجتمعية، والمساعدات النقدية لأغراض الحماية، والدعم الموجه للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، إلى جانب إدماج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي - الاجتماعي (MHPSS) في جميع أنشطة الحماية، وحماية الطفل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

أما الإستقرار الاجتماعي، فقد برز كأحد الأولويات العابرة للقطاعات، في ظل الدور المحوري الذي اضطلعت به المجتمعات المضيفة في الإستجابة. وفي هذا السياق، جرى تفعيل نظام رصد التوتّرات القائم مسبقاً لضمان توزيع أكثر عدالة للمساعدات والحدّ من التوتّرات المجتمعية.

### ٢.٤ إدارة المعلومات

شكّلت إدارة المعلومات أحد الأعمدة الأساسية للاستجابة الوطنية للطوارئ، إذ استندت إليها عمليات اتخاذ القرار والتخطيط التشغيلي طوال مرحلة الاستجابة. وفي هذا الإطار، اضطلعت وحدة إدارة مخاطر الكوارث بدور المرجعي الوطني الإدارة البيانات، من خلال جمعها وتحليلها وتبادلها عبر مختلف مستويات الاستجابة وآلياتها، بدءاً من غرفة العمليات الوطنية وصولاً إلى لجان إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي.

ومن أجل ضمان هذه المهمة، أنشأت وحدة إدارة مخاطر الكوارث ثلاث منصات رقمية خصصت لكل من الإحتياجات التشغيلية. رصدت المنصة الأولى الطاقة الاستيعابية لمراكز الإيواء وحركة النازحين في المحافظات، بغية إعطاء المعنيين صورة واضحة وآنية عن المراكز التي شارفت على الازدحام والمناطق التي تتركز فيها أعداد النازحين، بما يتيح اتخاذ قرارات مبكرة توجه النازحين نحو مراكز إيواء أقل ازدحاماً. ودمجت المنصة الثانية بيانات المساعدات الموزعة من الجهات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وشركائها المنفذين وسائر المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية في منصة واحدة موحدة، مما أتاح كشف أية نواقص في البيانات وتقادي التكرار وتأمين الشفافية حول طبيعة المواد الموزعة ووجهتها ومواقعها. أما المنصة الثالثة، فرصدت تدفق التبرعات العينية الواردة إلى البلاد وتتبع أنواع البضائع المتبرّع بها وكمياتها ووجهاتها.

والأهم، أن هذه المنصات الثلاث متاحة للعموم عبر واجهة رقمية سهلة الاستخدام، ثمكّن أي شخص - من مواطنين وعناصر استجابة ومنظمات مجتمع مدني ومانحين وإعلاميين - من الاطلاع على أحدث البيانات في أي وقت. وقد جاء هذا الخيار تعبيراً عن إرادة حكومية هادفة لضمان الشفافية الكاملة طوال مرحلة الاستجابة، وإتاحة الفرصة للرأي العام لمتابعة مجريات الحرب وحجم الموارد المتاحة وآليات توزيع المساعدات. وبذلك، أكدت الحكومة التزامها بالمساءلة والمحاسبة، ليس داخل آلية الاستجابة وحسب، بل أمام الشعب اللبناني والمجتمع الدولي.

## ٢.٥ التواصل خلال الأزمات

### التواصل المباشر مع المواطنين:

أجرت وزيرة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب عدد من الوزراء الآخرين، إحاطات إعلامية دورية طوال فترة الأزمة، هدفت إلى تزويد المواطنين بأخر المستجدات المتعلقة بتطورات الوضع، والإجراءات الحكومية، وأولويات الاستجابة. وقد أسهمت هذه الإحاطات في إنشاء قناة تواصل مباشرة بين الحكومة والمواطنين خلال مرحلة بالغة الصعوبة، مما ساعد على طمأنة المواطنين وتعزيز الشفافية، والتعريف بالأولويات الأساسية، والحفاظ على وضوح الجهود الوطنية المبذولة في إطار الاستجابة.

### إتاحة المعلومات للعموم:

تم إنشاء قناة رسمية عبر تطبيق واتساب:

<https://whatsapp.com/channel/0029VbBx1efKQuJPi7B6TD3C> مخصصة لتسهيل التواصل المباشر مع المواطنين. واستُخدمت هذه القناة لنشر المعلومات الموثوقة، والإرشادات العملية، والمعلومات المتعلقة بمراكز الإيواء، وأرقام الخطوط الساخنة الخاصة بكل محافظة، مما مكّن النازحين من الوصول المباشر إلى المعلومات المتعلقة بمراكز الإيواء وخدمات الدعم المتاحة. وبالتوازي، جرى نشر التقارير اليومية الرئيسية، بما في ذلك التقرير اليومي للوضع العام والتقرير اليومي لتوزيع المساعدات، بصورة منتظمة عبر القناة، لضمان إتاحة معلومات محدثة ومجمّعة حول اتجاهات النزوح، ومراكز الإيواء، والمساعدات الإنسانية، والخسائر البشرية، وتوزيع المساعدات على امتداد الأراضي اللبنانية.

### هوية وطنية موحدة للاستجابة:

أرست الحملة الوطنية «كلنا للوطن» هوية وطنية موحدة لجهود الاستجابة. فقد جمعت المؤسسات الحكومية، والجهات الإنسانية، والشركاء ضمن مظلة بصرية وتواصلية مشتركة، مما عزّز اتساق الاستجابة الوطنية ووضوحها ومصداقيتها. كما ساهمت في تعزيز ثقة الرأي العام، وترسيخ روح التضامن، والهوية الوطنية للاستجابة، والتعبئة الجماعية طوال فترة الأزمة.

## أنماط النزوح



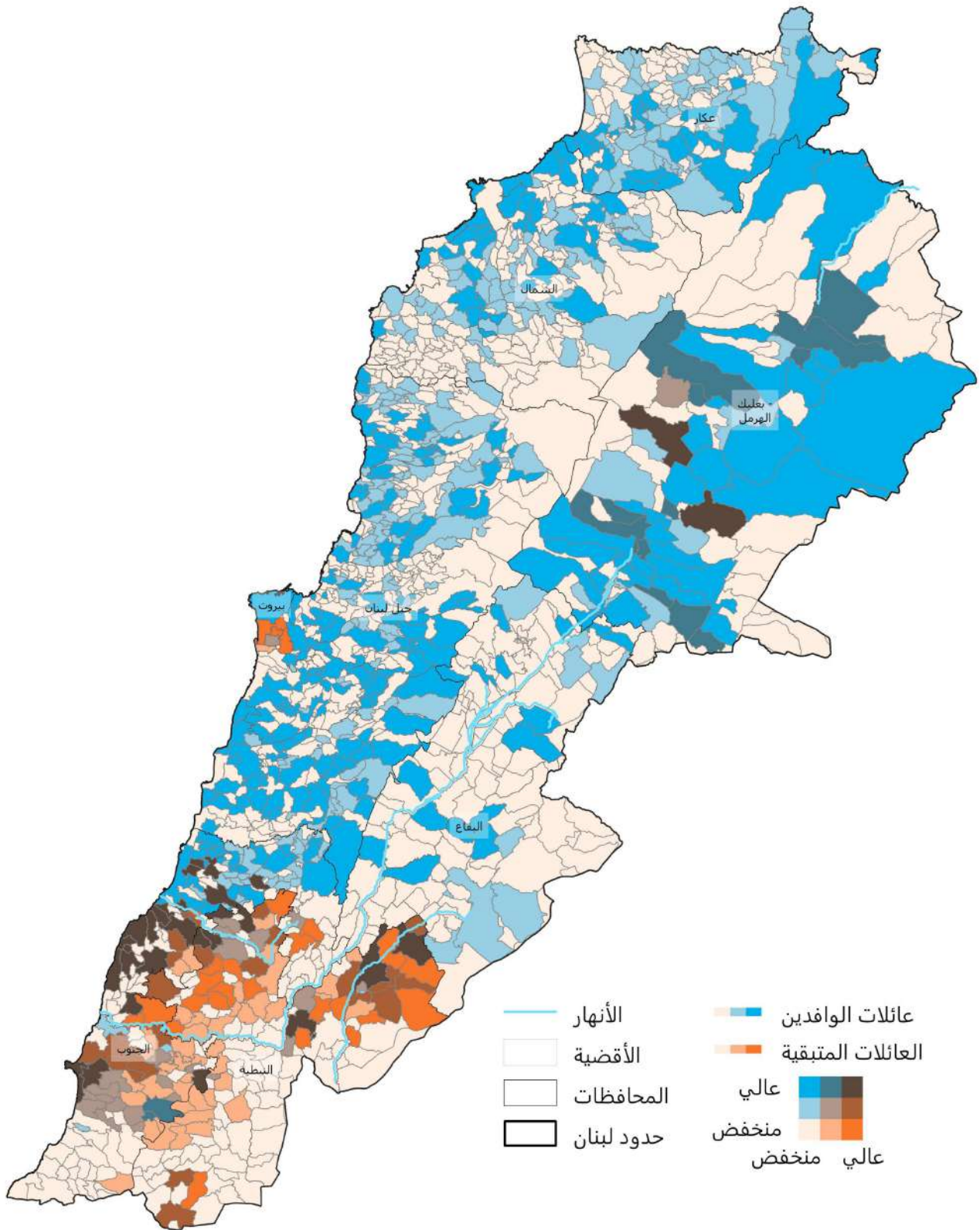
### ٣.١ إجمالي النزوح في لبنان<sup>٢</sup>

يُصوّر الرسم البياني الرقم ٢ كثافة النزوح عبر لبنان مُسلّطاً الضوء على مناطق انطلاق النازحين ووصولهم على مستوى الأفضية. ويشير إلى أن الكثافة الأعلى للنزوح تتركز في الأفضية الحدودية الجنوبية، ولا سيما بنت جبيل ومرجعيون وأجزاء من النبطية. وهذه تظهر بدرجات برتقالية داكنة تعكس مستويات مرتفعة من حركات النزوح. وتُمثّل هذه الأفضية المناطق الأكثر تضرراً من الحرب، وبالتالي تمثّل الجزء الأكبر من حركات النزوح إبان التصعيد. وتُسجّل صور والأفضية الجنوبية المجاورة هي الأخرى حركات مغادرة ملحوظة، وإن ظلت أدنى حدةً نسبياً. وقد شهدت الضاحية الجنوبية لبيروت بدورها موجات نزوح واسعة جراء شدة الهجمات التي طالتها.

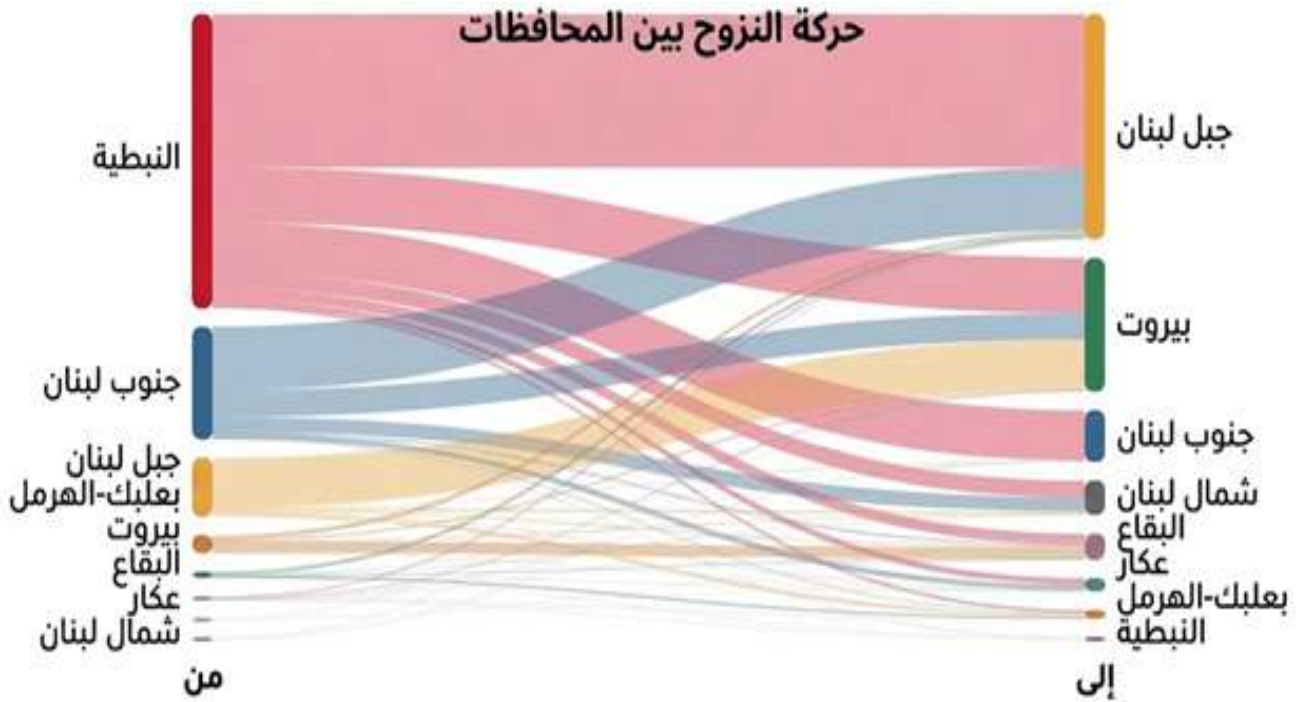
في المقابل، يُظهر الرسم البياني ذاته أن أعلى كثافات الوصول تتركز في بيروت وجبل لبنان، لا سيما في بعيدا والشوف، وأجزاء من بعلبك - الهرمل، المُعبّر عنها بدرجات زرقاء داكنة. ولا تزال محافظتي بيروت وجبل لبنان تعتبران المنطقتين الرئيسيتين للنازحين.

تكشف الخريطة عن نمط جغرافي واضح للنزوح؛ بحيث شهدت الأفضية الجنوبية معدلات مغادرة مرتفعة، فيما سجلت بيروت وبعيدا وأجزاء أخرى من جبل لبنان معدلات وصول مرتفعة مقابل مغادرات شبه معدومة، مما يدل على استمرار ديناميكيات الاستضافة والاعتماد المتزايد على مراكز الإيواء والمجتمعات المضيفة. في المقابل، قد تعكس مستويات المغادرة المرتفعة في قضائي بنت جبيل ومرجعيون حركات نزوح متكررة، أو عودة إلى القرى والبلدات في أعقاب فترات التهدة المؤقتة، أو إعادة الانتقال إلى أفضية أكثر أماناً.

٢ يستعرض هذا القسم أبرز اتجاهات النزوح استناداً إلى بيانات جُمعت مما يقارب ٣٠٠,٠٠٠ نازح من أصل حوالي مليون نازح، وإن كانت لا تُمثّل مجمل النازحين على امتداد الأراضي اللبنانية. وتُعدّ النتائج المعروضة استرشادية بطبيعتها، وتهدف إلى رسم مؤشرات النزوح وأنماط حركته لا إلى تقديم أرقام شاملة ونهائية عنه.



الشكل رقم ٢: الخريطة الحرارية لحركات النزوح (من و إلى)



الشكل رقم ٣: موجات النزوح بين المحافظات

يجسد الشكل أعلاه موجات النزوح بين المحافظات اللبنانية مُسلطاً الضوء على المناطق الرئيسية لانطلاق الأشخاص النازحين ومناطق وصولهم. وتُشكّل محافظة النبطية نقطة الانطلاق الرئيسية لأكبر موجات النزوح، إذ توجّهت غالبية الأسر النازحة منها نحو محافظة جبل لبنان. كما اتجهت نسبة كبيرة من النازحين من النبطية نحو محافظة بيروت، مما جعل هاتين المحافظتين الوجهتين الرئيسيتين لسكان النبطية النازحين.

وفي الإطار نفسه، تُسجّل محافظة الجنوب حركات نزوح واسعة تتجه في معظمها نحو محافظتي جبل لبنان وبيروت، مما يعكس تركّز حركة النزوح نحو المدن والمحافظة الأكثر أماناً التي تتوفر فيها طاقة استيعابية أعلى وإمكانية وصول أيسر إلى الخدمات. كما تظهر الخريطة أعلاه موجات نزوح ثانوية باتجاه شمال لبنان والبقاع وعكار، إذ انها تظلّ قياساً أدنى بكثير باتجاه النازحين نحو بيروت وجبل لبنان.

وتبقى موجات النزوح بين المحافظات الشمالية والشرقية محدودة، مما يشير إلى أن الحرب أدت بشكل أساسي إلى حركة نزوح سكاني من الجنوب باتجاه المناطق الوسطى.

## ٣.٢ النزوح داخل مراكز الإيواء

### التدقيق العام من البيانات إلى العمل



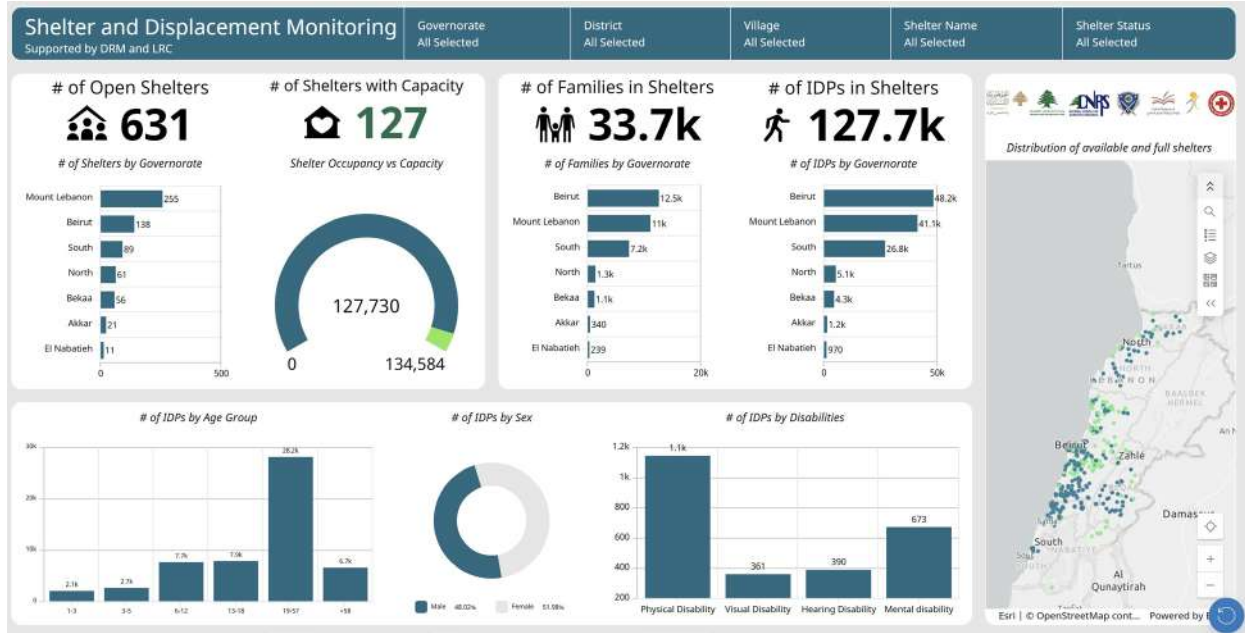
الشكل رقم ٤: مسار جمع البيانات من مراكز الإيواء وصولاً إلى تفعيل آليات الاستجابة

تُجمع بيانات النازحين في مراكز الإيواء من خلال نماذج موحدة تغطي مجموعة واسعة من المعلومات المتعلقة بالفئات المتضررة، بما يشمل البيانات الديموغرافية ومؤشرات الهشاشة، مثل العمر والجنس والجنسية ووضع الإعاقة والاحتياجات الإنسانية المحددة. وتُسهّم عملية جمع المعلومات هذه في تحديد الأولويات، ورصد ثغرات الاستجابة داخل مراكز الإيواء، بما يعزّز دقة التخطيط وفعالية إيصال المساعدات.

وعلى مستوى مراكز الإيواء، يتولى المنسقون المعنيون من وزارة التربية والتعليم العالي (في المراكز المعتمدة ضمن المدارس الرسمية والمؤسسات التعليمية العامة وسائر المرافق الحكومية) ومن وزارة الشؤون الاجتماعية (في المراكز المعتمدة ضمن المؤسسات الخاصة) تعبئة استمارات تفصيلية عبر مجموعة من الآليات، أبرزها المتابعة الميدانية اليومية المباشرة داخل مراكز الإيواء. وتنفّذ هذه العملية بدعم تقني وثيق من الصليب الأحمر اللبناني، يشمل المساندة في جمع البيانات ومعالجة الثغرات في مراكز الإيواء ذات القدرات التشغيلية المحدودة.

وعند استلام البيانات، تعتمد لجان إدارة مخاطر الكوارث على المستوى القطاعي والمحلي آليات تدقيق مخصّصة للكشف عن طلبات التسجيل المكررة وتنقيحها، قبل إجراء عمليات التحقق المطلوبة ودمج البيانات الموثقة ضمن قاعدة البيانات المركزية.

وتوفّر لوحة بيانات النازحين صورةً شاملةً عن واقع النزوح في لبنان، من خلال عرض بيانات أعداد الأسر النازحة وتوزيعها الجغرافي، إضافة إلى معلومات ديموغرافية مصنّفة بحسب الجنس والعمر والجنسية ووضع الإعاقة. كما تتيح تتبّع التحركات داخل مراكز الإيواء عبر رصد أعداد الوافدين والمغادرين بصورة مستمرة.



الشكل رقم ٥: لوحة البيانات الرقمية العامة لمراكز الإيواء ورصد حركة النزوح الداخلي، المتاحة عبر الرابط التالي:

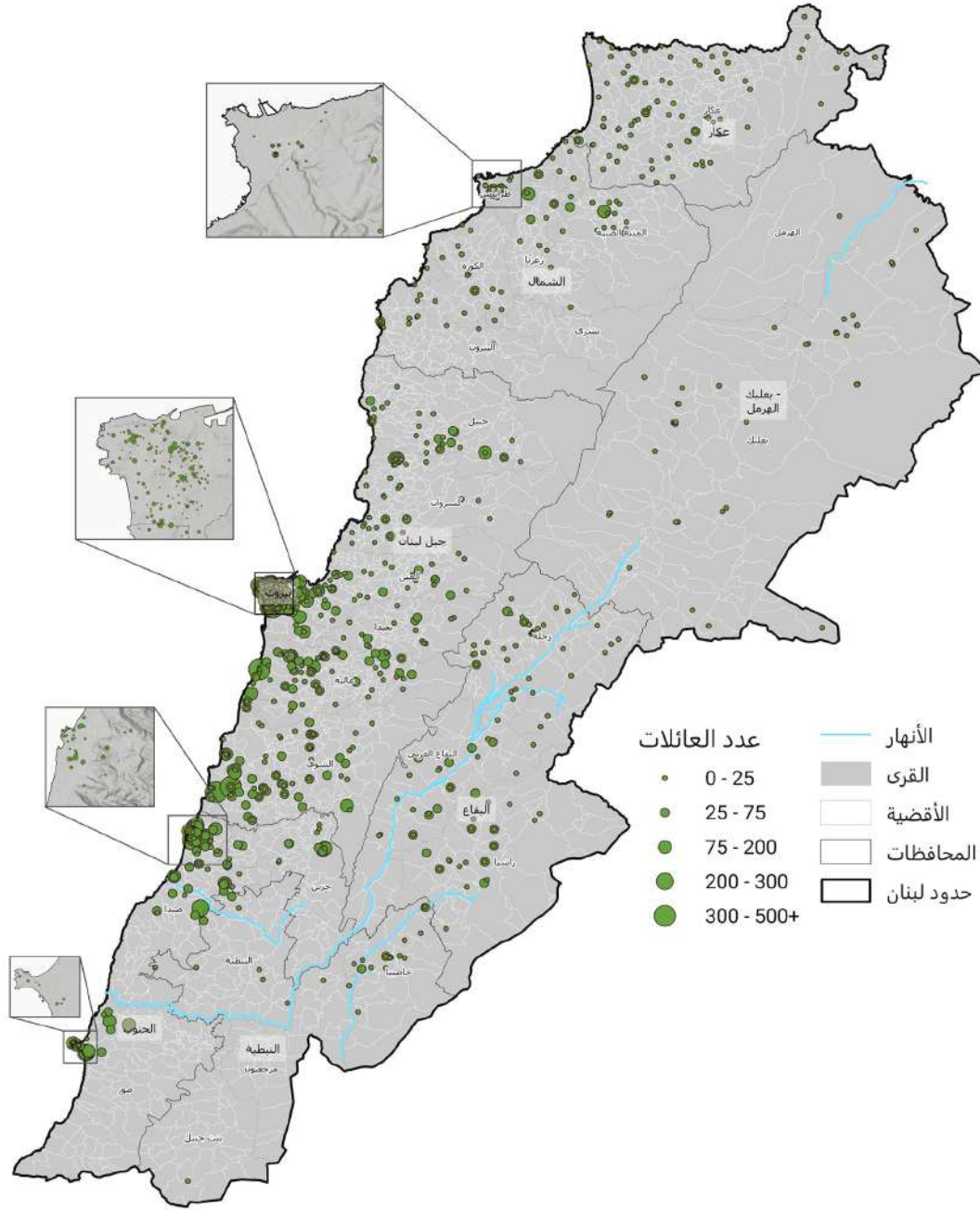
[overview.shelterslebanon.info](http://overview.shelterslebanon.info)

لا يزال هناك ٦٣١ مركز إيواء مفتوحاً على المستوى الوطني، تستضيف ما يقارب من ٣٣,٧٢٥ أسرة نازحة عدد افرادها يعادل ١٢٧,٧١٤ شخصاً وتشير مؤشرات القدرة الاستيعابية إلى اقتراب مراكز الإيواء من بلوغ طاقتها القصوى المقدرة بـ ١٣٦,٩٨٠ شخصاً، بما يعكس مستوى مرتفعاً من الضغط على البنية التحتية الإيوائية المتاحة.

ويستضيف جبل لبنان العدد الأكبر من مراكز الإيواء المفتوحة بواقع ٢٥٥ مركزاً، تليه بيروت بـ ١٣٨ مركزاً، ثم الجنوب بـ ٨٩ مركزاً. ويظهر هذا التوزع ان بيروت تستضيف أكبر تجمع للأسر النازحة داخل مراكز الإيواء بنحو ١٢,٥٢٤ أسرة وما يقارب ٤٨,٢٨١ فرداً، تليها محافظة جبل لبنان بنحو ١١,٠٠٠ أسرة ٤١,١٦٧ فرداً، ثم محافظة الجنوب بنحو ٧,٢٤٧ أسرة و ٢٦,٨١٣ فرداً.

ويظهر التوزيع الديموغرافي أن الغالبية العظمى من النازحين تنتمي إلى الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (١٨-٥٩ عاماً)، والتي تشكل الشريحة السكانية الأكبر داخل مراكز الإيواء. كما يشكل الأولاد والمراهقون نسبة ملحوظة من المقيمين، بما يؤكد الحاجة المستمرة إلى خدمات التعليم، وحماية الأطفال، والدعم النفسي والاجتماعي. وعلى صعيد الجنس، تسجل الإناث نسبة أعلى قليلاً مقارنة بالذكور بين قاطني مراكز الإيواء. كذلك، يُبرز التوزيع وجود أشخاص ذوي إعاقات بين النازحين، تمثل فيه الإعاقات الجسدية الفئة الأكثر تسجيلاً، تليها الإعاقات الذهنية والسمعية والبصرية، الأمر الذي يسلب الضوء على أهمية الالتزام بمعايير إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان توفير استجابة إنسانية شاملة داخل مراكز الإيواء.

وأخيراً، يُظهر الرسم البياني الرقم ٦ التوزيع الجغرافي لمراكز الإيواء على امتداد الأراضي اللبنانية، مبيّناً انتشاراً واسعاً على المستوى الوطني مع تركيز أعلى في بيروت وجبل لبنان والجنوب، كما يعرض أعداد النازحين بحسب توزع الأسر النازحة.



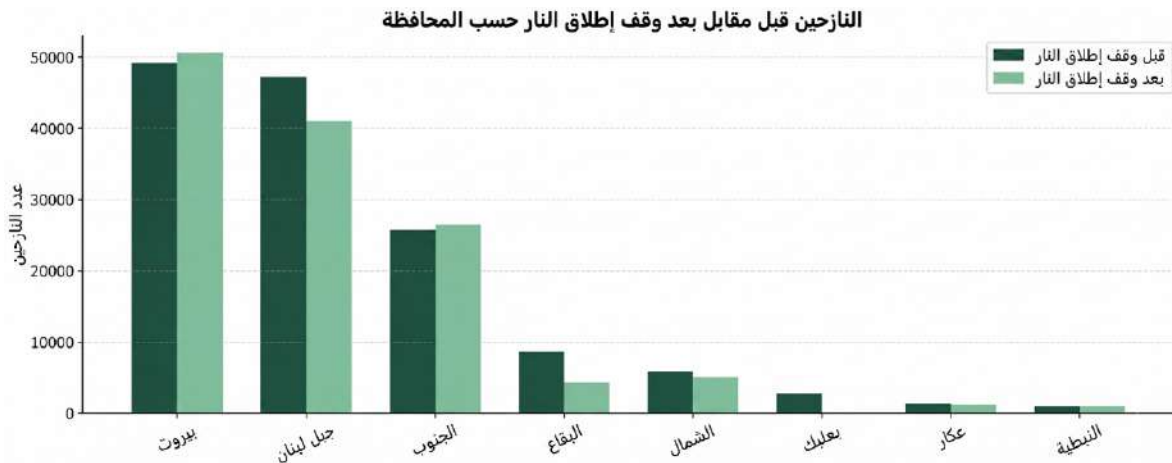
الشكل رقم ٦: خريطة لتوزيع مراكز الإيواء والعائلات في لبنان

على رغم إعلان الهدنة الأولى في ١٧ نيسان، ظلّت الأوضاع الإنسانية في لبنان شديدة الهشاشة والتقلب، إذ استمرت الأعمال العدائية في جنوب لبنان ومناطق أخرى، بالتوازي مع صدور أوامر إخلاء جديدة طالت عدداً من البلدات، مما زاد من تآكل حماية المدنيين وأبقى أفق العودة الآمنة محدودة.

ومع أن عدد العائلات النازحة المقيمة في مراكز الإيواء تراجع بنسبة ٩,٩% بعد الهدنتين، فإن ما يزيد على ١٢٧,٧١٤ فرداً ظلوا نازحين حتى نهاية أيار ٢٠٢٦، مما يشير إلى استمرار أزمة النزوح وعدم تبلور ظروف تسمح بحلول مستدامة، ويؤكد الحاجة المتواصلة إلى الدعم الإنساني. إضافةً إلى ذلك، واستجابةً للاحتياجات الميدانية المستمرة فقد أُعيد فتح ٢٠ مركزاً من أصل ٧٠ أُغلق عقب الهدنة.

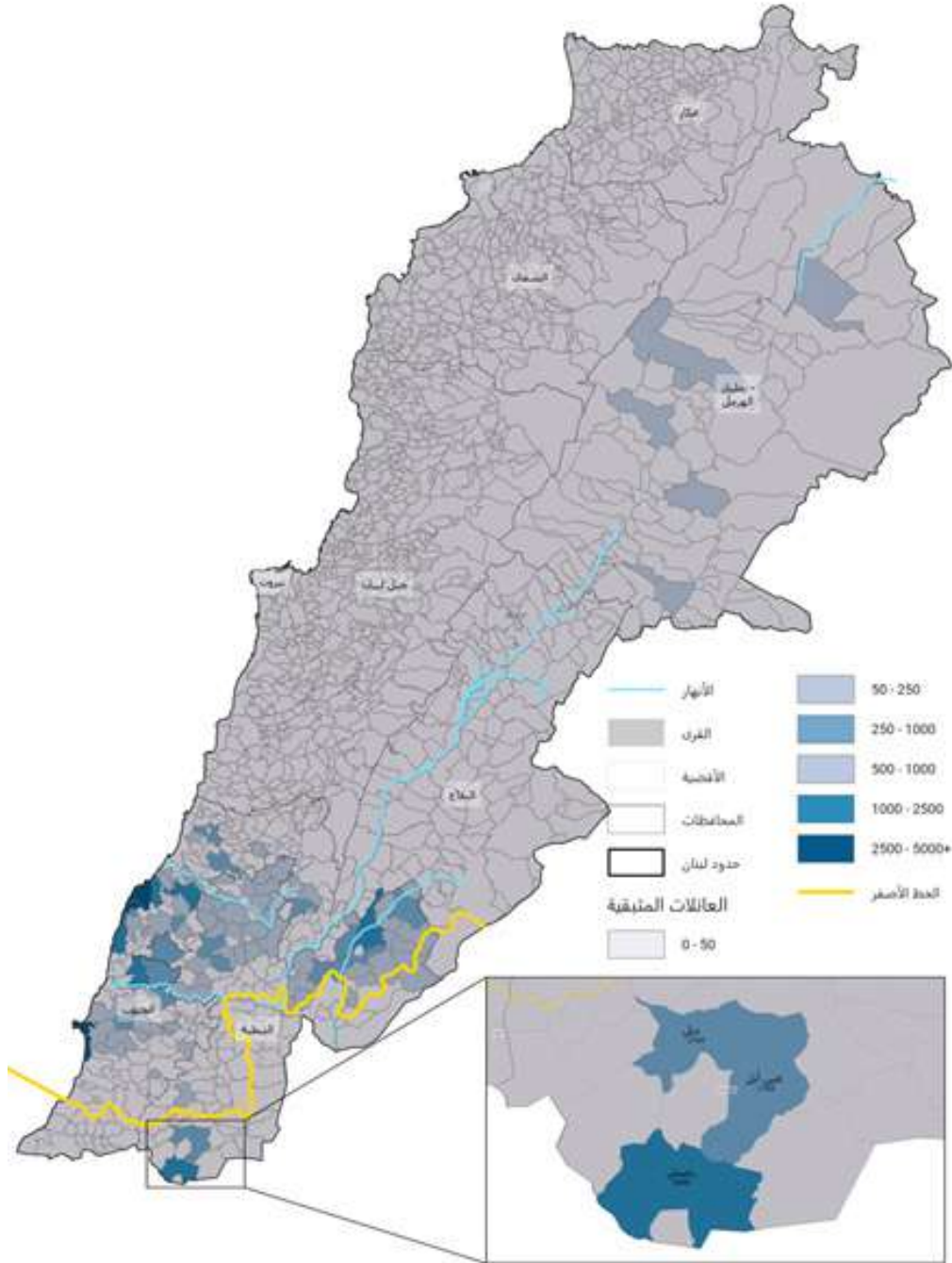
المؤشر	الذروة قبل الهدنة الأولى	الأدنى بعد الهدنة الأولى ( ١٨ نيسان )	قبل التمديد الثاني ( ٢٣ نيسان )	الأدنى بعد التمديد الثاني ( ٢٦ نيسان )	الوضع الراهن (حتى نهاية أيار ٢٠٢٦)
الأسر	٣٧,٤٣٩	٢٤,٠١٧	٣١,٧١٣	٢٦,٥٨٤	٣٣,٧٢٥
الأفراد	١٤١,٤٤٠	٩٢,٣١٢	١٢١,١٨١	١٠١,٩٧٦	١٢٧,٧١٤
مراكز الإيواء	٦٩٠	٦١٨	٦٤٢	٦٣٦	٦٣١

وتواصل بيروت استضافة أكبر تجمّع للعائلات النازحة بنحو ١٢,٥٢٤ أسرة مقيمة في مراكز الإيواء، وبمعدل مغادرة لا يتخطى ٥,٢٪، مما يعكس اعتمادًا متواصلًا على الدعم الإيوائي في العاصمة. وفي المقابل، سجّلت بعلبك - الهرمل أعلى معدل مغادرة بنسبة ٨٤,١٪، مما يدل على أن نسبة كبيرة من النازحين عادت إلى بلداتها الأصلية أو لم تعد مقيمة في مراكز الإيواء. ويبقى جبل لبنان والجنوب المحافظتين الثانية والثالثة من حيث استضافة النازحين على التوالي، إذ تواصلان استيعاب أعداد كبيرة من الأسر النازحة رغم الهدنة، مع تسجيل معدلات مغادرة معتدلة من مراكز الإيواء.



الشكل رقم ٧: توزيع العائلات النازحة في مراكز الإيواء حسب المحافظات قبل وقف إطلاق النار وبعده

### ٣.٣ السكان في المناطق التي يصعب الوصول إليها



الشكل رقم ٨: خريطة توزيع السكان الصامدين في المناطق التي يصعب الوصول إليها

على الرغم من تصاعد الأعمال العدائية في جنوب لبنان وصدور أوامر بإخلاء عدد من المناطق فضل عدد كبير من السكان - يُقدَّر بنحو ٥٥,٠٠٠ أسرة استناداً إلى بيانات البلديات المعنية - البقاء في قرأهم وبلداتهم. ويعكس هذا الخيار ارتباطاً وثيقاً بالامتلاكات، ومصادر الرزق، والشبكات الاجتماعية المحلية، رغم استمرار المخاطر الأمنية وتدهور الأوضاع الإنسانية.

وفي العديد من المناطق، واصلت القرى استضافة السكان الذين اختاروا البقاء طوال فترة الحرب، مع تسجيل أكبر تجمعات لهؤلاء السكان في صيدا وحاصبيا وصور والنبطية. وتُبرز هذه الأنماط تنوع استراتيجيات التكيف وقرارات النزوح التي

اعتمدتها الفئات المتضررة، كما تؤكد الحاجة المستمرة إلى الدعم الإنساني، والخدمات الأساسية، وتدخلات الحماية للمجتمعات الموجودة في المناطق المتضررة من الحرب، سواء اختارت البقاء أو فرضته عليها الظروف.

إضافةً إلى ذلك، لا يزال عدد محدود من القرى الواقعة خلف ما أطلقت عليه إسرائيل تسمية الخط الأصفر - ولا سيما رميش وعين إبل ودبل - يضم نسبةً كبيرة من السكان الذين اختاروا البقاء، في تجسيدٍ لصمودٍ لافقت وارتباطٍ عميقٍ بأرضهم ومنازلهم ومجتمعاتهم المحلية، رغم استمرار المخاطر الأمنية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتقييد المساعدات الإنسانية.

# إدارة مراكز الإيواء



انسجامًا مع أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من استجابة حرب ٢٠٢٤، جرى تفويض صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بفتح مراكز الإيواء وإغلاقها إلى المحافظين، نظرًا لإلمامهم الوثيق بالواقع المحلي والاحتياجات والقدرات والخصوصيات التشغيلية في محافظاتهم. وقد ساهم هذا النهج في تعزيز مرونة إدارة الإيواء وقدرتها على التكيف مع المستجدات الميدانية، مما رفع مستوى الفعالية والكفاءة على المستوى المحلي.

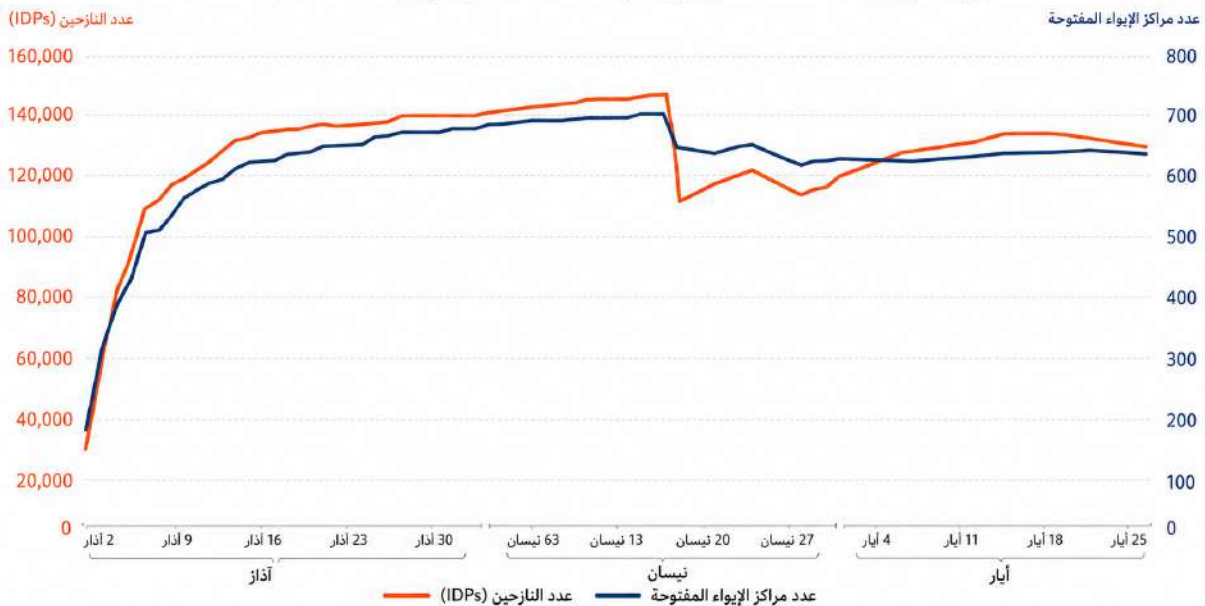
كذلك جرى تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات لكل من وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية، بما أرسى تكاملًا مؤسسيًا ووظيفيًا بين الجهتين. فقد اضطلع المنسقون المعنيون من وزارة التربية والتعليم العالي بإدارة المرافق العامة والإشراف عليها، بما فيها المدارس الرسمية والمؤسسات التعليمية العامة المعتمدة كمراكز إيواء، فيما تولّى المنسقون المعنيون من وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة المؤسسات الخاصة والمرافق المجتمعية المعتمدة لاستضافة النازحين. ونُفذت هذه الجهود بالتنسيق الوثيق مع الصليب الأحمر اللبناني وبدعمه التقني، لا سيما في مجالات جمع البيانات، ودعم عمليات التسجيل، ورقمنة وسائل الإبلاغ والمتابعة.

وتولّى المنسقون المعنيون في كل مركز من مراكز الإيواء تحديث بيانات النازحين بشكل يومي، والإشراف على عمليات توزيع المساعدات وتوثيق استلامها على مستوى المركز، إضافة إلى دعم جهود تحديد الاحتياجات والثغرات، وذلك من أجل تسهيل تدخلات إنسانية أكثر تنسيقًا واستنادًا إلى المعطيات والأدلة.

وفي اليوم الأول من الاستجابة (٢ آذار ٢٠٢٦)، جرى تفعيل ١٧١ مركز إيواء، مما عكس استجابة إيوائية أولية سريعة ومستوى مرتفعًا من الجهوية، إذ كانت قائمة المدارس والجامعات الرسمية المرشحة للاستخدام المحتمل كمراكز إيواء معدة مسبقًا. وخلال المرحلة الأولى من الاستجابة، فُتح ما يقارب ٦٠٠ مركز إيواء بين ٢ و١٢ آذار ٢٠٢٦، وهي المرحلة التي شهدت التوسع الإيوائي الأكثر كثافة بالتزامن مع ذروة تدفقات النزوح.

وفي أعقاب هذه المرحلة، بدأت وتيرة النزوح ومعدلات تفعيل مراكز الإيواء بالاستقرار تدريجيًا، ولم يُفتح سوى أقل من ٦٤ مركزًا إضافيًا خلال الأيام الثلاثة عشر التالية، مما يشير إلى انحسار نسبي في موجات النزوح الجديدة وتوطيد تدريجي للاستجابة. وعموماً فإن هذا المسار يبرز نهجًا إيوائيًا منسقًا ومتكثفًا، جرى فيه تفعيل مراكز الإيواء تدريجيًا بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية ومعدلات الإشغال، بعيدًا عن أي توسع غير مبرر أو غير مبني على المعطيات الميدانية.

## الترابط بين أعداد النازحين وعدد مراكز الإيواء المفتوحة



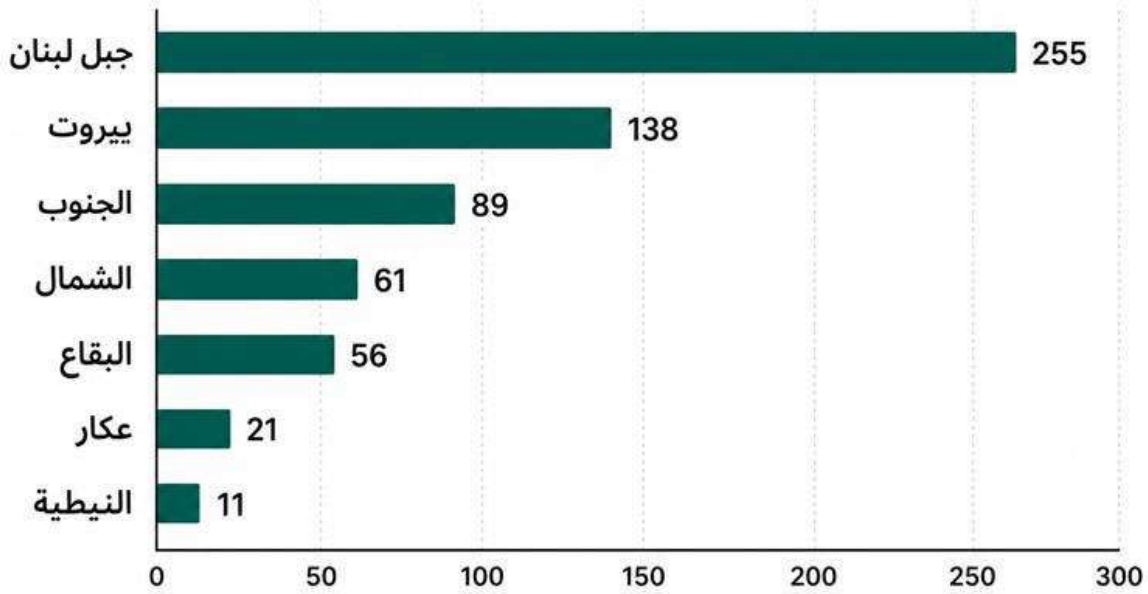
الشكل رقم ٩: العلاقة بين أعداد النازحين داخليًا وتيرة تفعيل مراكز الإيواء

تستضيف محافظة جبل لبنان العدد الأكبر من مراكز الإيواء المفتوحة بنسبة ٤٠,٤% من مجمل المراكز على الصعيد الوطني (٢٥٥ من أصل ٦٣١)، تليها العاصمة بيروت بنسبة ٢١,٨% (١٣٨ مركزاً). وبذلك، تستقطب هاتان المحافظتان نحو ٦٢,٢% من مجمل مراكز الإيواء المفتوحة، مما يُظهر التركيز الكبير لطاقة الاستجابة الإيوائية ضمن حدودهما الجغرافية.

## عدد مراكز الإيواء المفتوحة

# 631

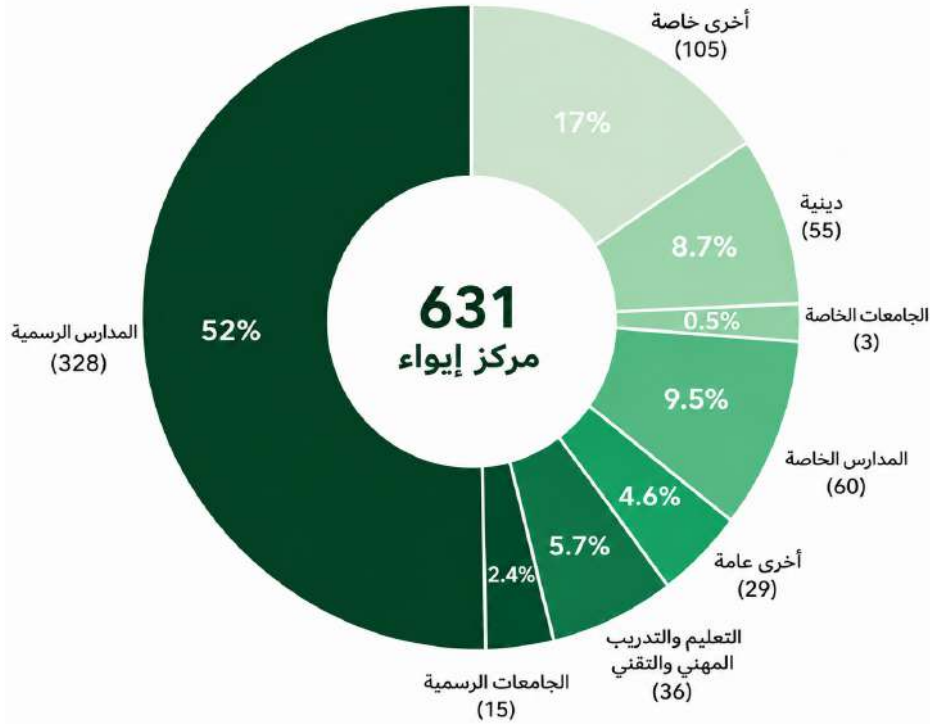
عدد مراكز الإيواء حسب المحافظة



الشكل رقم ١٠: توزيع مراكز الإيواء المفتوحة حسب المحافظات

وعلى صعيد تصنيف مراكز الإيواء، تُهيمن المرافق العامة على المشهد الإيوائي بنسبة ٦٤,٦% من إجمالي المراكز (٤٠٨ من أصل ٦٣١)، فيما تمثل المدارس الرسمية الفئة الأكبر ضمنها. أما المرافق الخاصة، فتشكل النسبة المتبقية البالغة ٣٥,٤%، وتتألف بصورة رئيسية من المدارس الخاصة، والمؤسسات الدينية، وسائر المنشآت الخاصة، بما يعكس مستوى متقدماً من التكامل بين القطاعين العام والخاص في دعم الاستجابة الوطنية للنزوح.

## أنواع مراكز الإيواء



الشكل رقم ١١: أنواع مراكز الإيواء وتوزيعها بين المرافق العامة والخاصة

ونظرًا إلى أن المرافق التعليمية العامة، ولا سيما المدارس الرسمية، تُشكّل النسبة الأكبر من مراكز الإيواء المعتمدة، فقد فرضت الإستجابة ضغوطاً كبيرة على القطاع التربوي في لبنان. إذ أدى الاستخدام المطول للمدارس كمراكز إيواء إلى التأثير في استمرارية العملية التعليمية، وتعطيل الجداول الأكاديمية، والحدّ من قدرة الطلاب والمعلمين على الاستفادة الكاملة من البنية التحتية التعليمية. وقد فاقم ذلك الضغوط الواقعة على منظومة تعليمية كانت تواجه تحديات هيكلية قائمة أصلاً، بما يؤكد الحاجة الملحة إلى حلول إيوائية أكثر استدامة، وإلى تدابير تعافٍ عاجلة تدعم الاستعادة التدريجية للمسار التعليمي الطبيعي.

# التبرعات والمساعدات الإنسانية

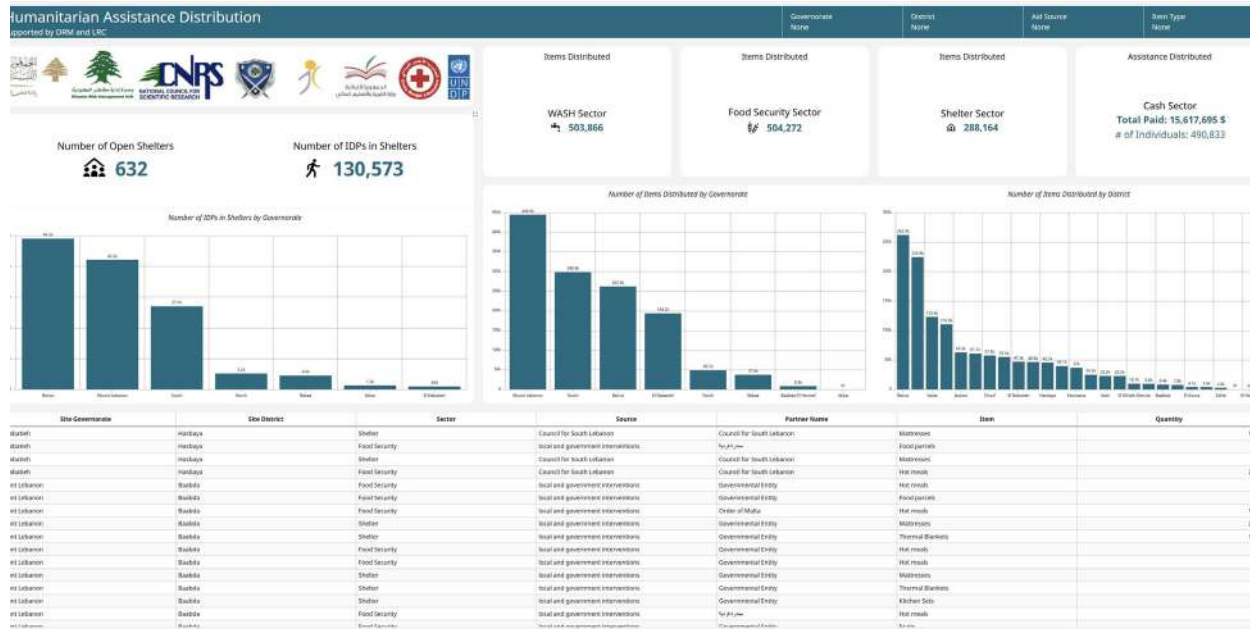


## ٥.١ تتبّع المساعدات الإنسانية والتبرعات

مع تصاعد أعداد النازحين المقيمين داخل مراكز الإيواء وخارجها، يشهد لبنان ارتفاعاً حاداً في حجم الاحتياجات الإنسانية. ولضمان توزيع عادل يستند إلى الاحتياجات الفعلية، تم إنشاء نظام رقمي لتتبع المساعدات المقدّمة من الجهات الحكومية المعنية مثل الهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب إضافة إلى منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وشركائها المحليين، وكذلك المنظمات المحلية والمبادرات الفردية. يرصد هذا النظام أنواع المساعدات الموزّعة وكمياتها، مما يُتيح للحكومة والجمعيات فرصة مراقبة نسب التغطية، وتحديد الثغرات، ورصد المناطق التي لا تتلقى فيها الفئات النازحة دعماً كافياً.

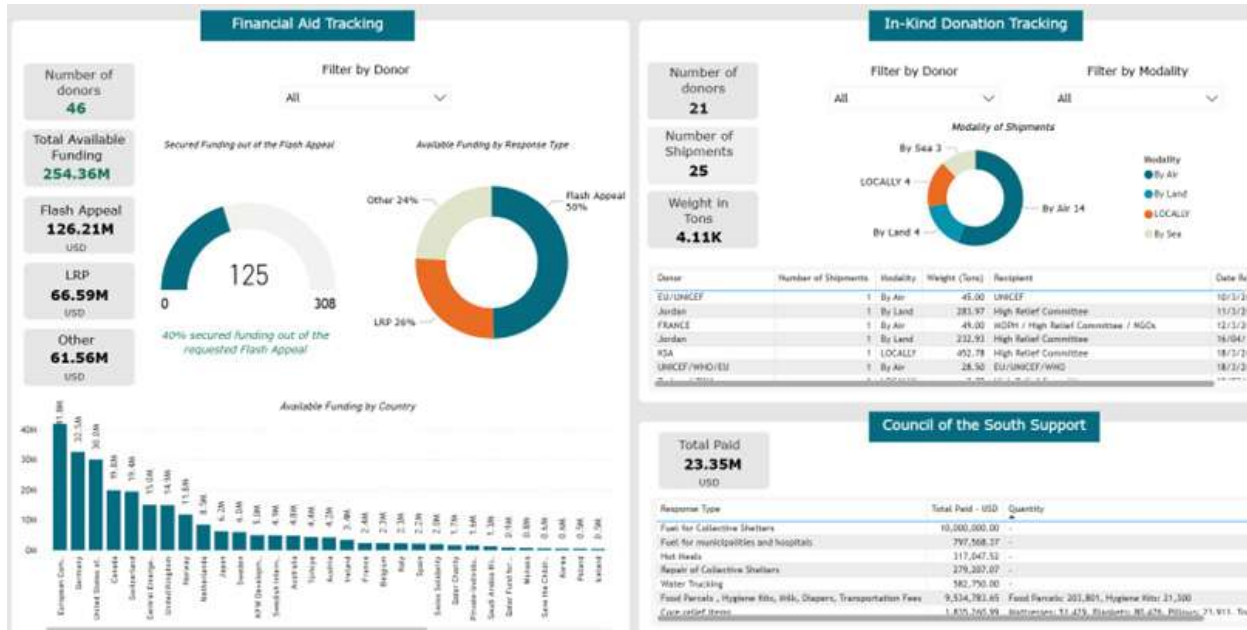
يُتتبع النظام أيضاً البيانات الآتية المُجمّعة من مراكز الإيواء، ويوفّر نظرة شاملة على الاحتياجات ذات الأولوية ضمن القطاعات الإنسانية الرئيسية، كالمأوى والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية. ويُمكن ذلك جهات الاستجابة من رصد الثغرات في توزيع المساعدات الإنسانية على مستوى المحافظة والقضاء ومركز الإيواء، مما يضمن توجيهها نحو الفئات الأكثر احتياجاً.

وعبر تصفية البيانات في لوحة المعلومات، يستطيع أصحاب المصلحة تحليل الاحتياجات جغرافياً وقطاعياً، بما يُعزز دقّة تحديد أولويات المساعدة للحد من ازدواجية الجهود.



الشكل رقم ١٢: لوحة البيانات الرقمية لتوزيع الاحتياجات لمراكز الإيواء، المتاحة علناً عبر الرابط التالي:

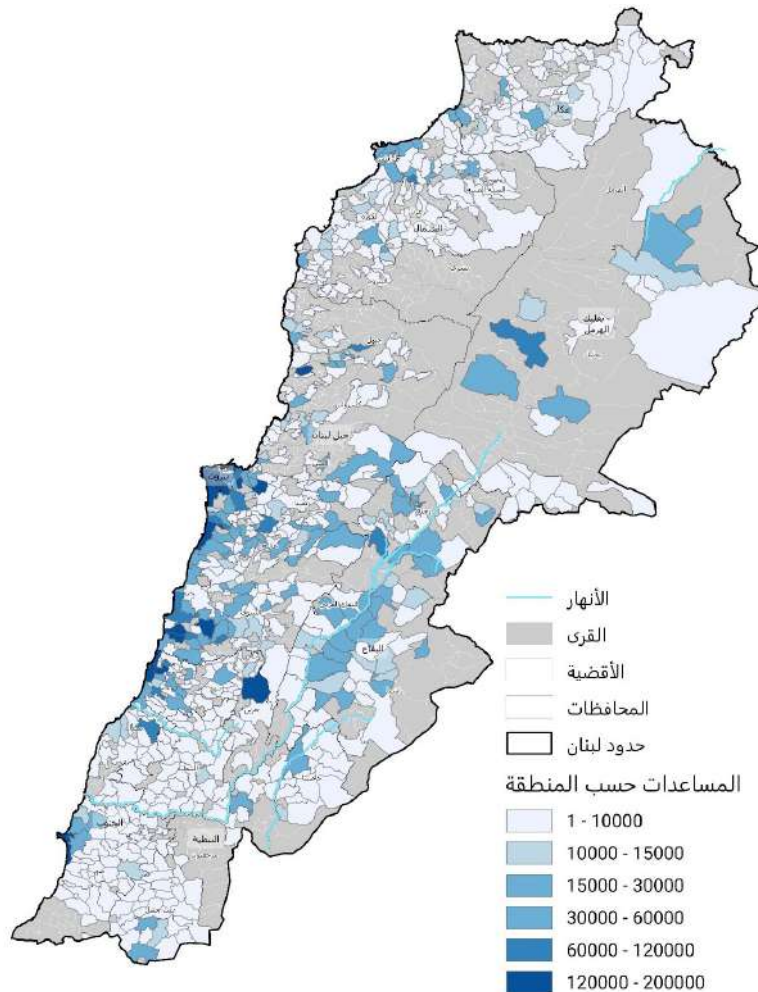
[Distribution.shelterslebanon.info](http://Distribution.shelterslebanon.info)



الشكل رقم ١٣: لوحة البيانات الرقمية لتدفق المساعدات والتبرعات، المتاحة علناً عبر الرابط التالي

[aidflow.drmlibanon.com](http://aidflow.drmlibanon.com)

## ٥.٢ خريطة توزيع المساعدات الإنسانية



الشكل رقم ١٤: خريطة توزيع التبرعات والمساعدات الإنسانية حسب النطاق العقاري/البلدي

تُظهر الخريطة أعلاه التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنسانية على مستوى البلديات، مصنّفًا وفق إجمالي حجم المساعدات الموزعة في كل منطقة. ويبيّن التحليل تركّزًا واضحًا للمساعدات على الشريط الساحلي، ولا سيما في بيروت وجبل لبنان وأجزاء من جنوب لبنان، حيث سجّلت عدة بلديات ضمن هذه المحافظات أعلى مستويات التوزيع، بحيث تراوحت بين ٦٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ وحدة. ويعكس هذا التركّز توجيه العمليات الإنسانية وجهود الاستجابة نحو المناطق التي تضم أعلى كثافات النازحين والسكان المتضررين من الحرب.

كما تُظهر الخريطة مستويات متوسطة من توزيع المساعدات في أجزاء من محافظتي البقاع والشمال، بما يشير إلى امتداد أوسع للتغطية الإنسانية على المستوى الوطني، وإن بكثافة أقل مقارنةً بالمناطق الساحلية. وفي المقابل، تسجّل بعض المناطق الداخلية والناحية، ولا سيما بعلبك - الهرمل وأقصى الشمال، مستويات توزيع أدنى، يُرجّح ارتباطها بانخفاض أعداد النازحين والسكان المتضررين فيها.

وبصورة عامة، تعكس الخريطة الامتداد الوطني الواسع لجهود توزيع المساعدات الإنسانية خلال مرحلة الاستجابة، وتُبرز الانتشار الجغرافي الشامل للتدخلات الإنسانية على امتداد الأراضي اللبنانية.

### ٥.٣ التبرعات العينية

يُظهر التمويل الخارجي والمساعدات الواردة إلى لبنان خلال الاستجابة الحالية تراجعًا ملحوظًا مقارنةً بعام ٢٠٢٤، وذلك على رغم تصاعد الاحتياجات الإنسانية واتساع نطاقها.

#### المساعدات الواردة إلى الحكومة

- عبر البحر: ٣ شحنات تم استلامها و ٣ شحنات قيد الشحن
- عبر الجو: ٨ شحنات تم استلامها، وشحنتان قيد الشحن
- عبر البر (المعابر الحدودية): ٦ شحنات تم استلامها
- محليًا: ٤ شحنات تم استلامها

وشملت غالبية المواد المستلمة مستلزمات الإغاثة الأساسية، بما في ذلك البطانيات، والفرش، والخيم، ومواد المياه والاصحاح والنظافة الشخصية، مثل حقائب النظافة الشخصية، وحقائب الأطفال، والمياه المعبأة، فضلًا عن السلال الغذائية، والمواد المعلبة، والمستلزمات الطبية، وفي مقدمتها الأدوية.

المساعدات العينية من خلال الحكومة	
 عبر البحر	 3 شحنات تم استلامها  3 شحنات قيد الشحن
 عبر الجو	 8 شحنات تم استلامها  2 شحنات قيد الشحن
 عبر البر (المعابر الحدودية)	 6 شحنات تم استلامها
 محليًا	 4 شحنات تم استلامها
 تم استلامها	 قيد الشحن

المواد المستلمة		
وشملت غالبية المواد المستلمة مستلزمات الإغاثة الأساسية، بما في ذلك البطانيات، والفرش، والخيم، ومواد المياه والاصحاح والنظافة الشخصية، مثل حقائب النظافة الشخصية، وحقائب الأطفال، والمياه المعبأة، فضلًا عن السلال الغذائية، والمواد المعلبة، والمستلزمات الطبية، وفي مقدمتها الأدوية.		
 بطانيات	 فرش	 خيم
 حقائب النظافة الشخصية	 حقائب الأطفال	 مياه معبأة
 سلال غذائية	 مواد معلبة	 مستلزمات طبية (وفي مقدمتها الأدوية)

الشكل رقم ١٥: المساعدات العينية من خلال الحكومة

## المساعدات الواردة الى منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

● عبر الجو: ٧ شحنات مستلمة

تضمنت غالبية المواد المستلمة مستلزمات إغاثية أساسية شملت البطانيات، وادوات مطبخية، وصفائح المياه، إضافة إلى مواد المياه والاصحاح والنظافة الشخصية، والسلل الغذائية، والمستلزمات الطبية، ولا سيما حقائب الإسعافات الأولية، فضلاً عن المستلزمات والحقائب التعليمية.



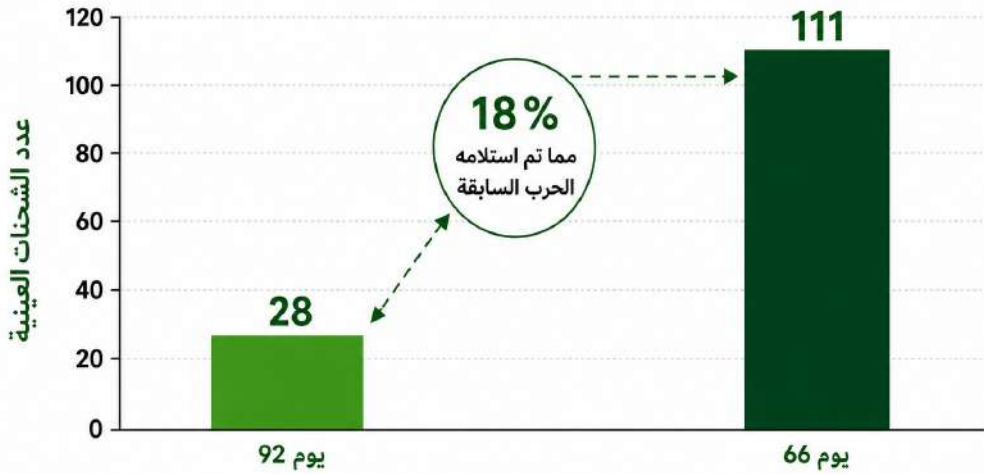
الشكل رقم ١٦: التبرعات العينية الواردة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

### مقارنة التبرعات العينية الواردة في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦

يعرض المستند أدناه تحليلاً مقارناً لأعداد التبرعات العينية الواردة خلال مرحلة الاستجابة الراهنة (حتى نهاية أيار ٢٠٢٦) ومرحلة الاستجابة لحرب ٢٠٢٤. تُشير البيانات إلى أن مجموع التبرعات العينية الواردة خلال الاستجابة الراهنة بلغ ٢٨ شحنة فقط، مقارنةً بـ ١١١ شحنة في مرحلة الاستجابة السابقة، أي بانخفاض قدره ٨٣ شحنة، ما يعكس تراجعاً ملموساً في حجم التبرعات العينية الإنسانية.

وعلى رغم أن فترة الإستجابة الحالية تغطي مدة زمنية أطول (٩٢ يوماً مقابل ٦٦ يوماً في ٢٠٢٤)، تبقى التبرعات العينية الواردة أدنى بكثير؛ إذ لم تتلقَّ الإستجابة الراهنة سوى ١٨٪ فقط من التبرعات التي سُجِّلت في مرحلة الإستجابة لحرب ٢٠٢٤، مما يبرز تراجعاً واضحاً في التدفقات الإنسانية الواردة والدعم الخارج. ولعل هذا التراجع يرتبط بجملة من العوامل، أبرزها: إرهاق الجهات المانحة، وتحول الأولويات الدولية، وتعدد الأزمات العالمية المتنافسة، بالإضافة إلى التفاوت في حجم الازمة وحضورها على الساحة الدولية مقارنةً بعام ٢٠٢٤. ويُبرز هذا الشكل أدناه في مجمله تصاعد التحديات المتعلقة بتعبئة الموارد والحفاظ على استدامة الدعم الإنساني خلال المرحلة الراهنة، مما قد ينعكس سلباً على استمرارية تقديم المساعدات ونطاق شموليتها للفئات المتضررة والنازحين.

## عدد الشحنات العينية المستلمة



انخفاض:  
83 شحنة



المدة:  
92 يوم مقارنة بـ 66 يوم



معدل الانخفاض:  
انخفاض 82%

الشكل رقم ١٧: مقارنة التبرعات العينية الواردة بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦

## ٥.٤ النداء العاجل: مقارنة بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦



الشكل رقم ١٨: مقارنة النداء الإنساني العاجل بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦

على رغم إطلاق النداء العاجل بقيادة الأمم المتحدة، وبحضور امينها العام أنطونيو غوتيريش، والذي طالب بـ ٣٠٨،٣ مليون دولار أميركي لتمويل خطة استجابة عام ٢٠٢٦، لم يتخطَّ مجموع الأموال الواردة ١٨٥،٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٦٠،٣٪ فقط من المبلغ المطلوب. لكن في المقابل، نجح نداء عام ٢٠٢٤ في حشد ٤٠٣،٩ مليون دولار من أصل ٤٢٥،٧ مليون دولار طالب به، محققًا بذلك نسبة تغطية بلغت ٩٤،٩٪. ويعكس هذا التفاوت تراجعًا حادًا في تعبئة التمويل الدولي خلال مرحلة الاستجابة الراهنة، ويظهر فجوة تمويلية كبيرة قد تُؤثر على استمرارية المساعدات الإنسانية ونطاقها واستدامتها وعلى مسار برامج التعافي. وتؤكد هذه الأرقام الحاجة الملحة إلى تكثيف جهود حشد الموارد وتعزيز دعم الجهات المانحة لمواكبة الاحتياجات الإنسانية المتنامية.





